

# المسح الصحي للأسرة المصرية: ٣١% من السيدات تعرضن لعنف من قبل أزواجهن



الإثنين ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣

كشف المسح الصحي للأسرة المصرية، أن ٣١% من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر من ١٥ حتى ٤٩ سنة أقررن بتعرضهن لصور العنف المختلفة من قبل الزوج سواء كان في الـ ١٢ شهرا السابقة عن المسح أو في أي وقت آخر.

وأجرت وزارة الصحة والسكان المسح، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بهدف توفير معلومات عن الإنجاب وتنظيم الأسرة، والحالة الصحية للأطفال في مصر.

وأوضح المسح، أن ٢٥.٥% من السيدات اللاتي شاركن في المسح أكدن تعرضهن لعنف جسدي، بينما أقر ٥.٦% من السيدات تعرضهن لعنف جنسي من قبل أزواجهن، وأن نحو ٢٢.٣% من السيدات أقررن بتعرضهن لعنف نفسي من قبل أزواجهن.

وتطرق المسح إلى ختان الإناث، وبين البحث أن نسبة البنات في العمر من ٠ حتى ١٩ سنة، اللاتي تم ختانهن بلغت ١٤.٢%، وبلغت نسبة الإناث اللاتي لم يتم ختانهن ولكن لدى أمهاتهن نية ختانهن في المستقبل ١٢.٨%.

وبلغت نسبة الفتيات اللاتي تم ختانهن على يد طبيب ٧٣%، بينما بلغت نسبة الفتيات اللاتي تم ختانهن على يد ممرضة ٩%، ووصلت نسبة الفتيات اللاتي تم ختانهن على يد داية نحو ١٥.٨%.

ولفت المسح، إلى أن هناك نحو ١٠% من الأسر المعيشية التي تم مقابلتها في المسح تحصل على دعم حكومي من برنامج تكافل وكرامة، وتشير البيانات إلى أن نسبة الأسر التي تحصل على دعم من البرنامج تصل إلى أقل ما يمكن في المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود ٥.٤%، بينما تصل إلى أعلى مستوى في الوجه القبلي ١٦%، وتصل في الريف لـ ١٩%، وتشير البيانات إلى أن نحو ٨٨% من الأسر لديها بطاقة تموين، و٦% تحصل على معاش الضمان، ونحو ٢.٤% من الأسر حصلت على معاش العمالة المؤقتة في أثناء جائحة فيروس كورونا.

وتم من خلال المسح مقابلة عدد ٣٠ ألفا و ٦٦٧ أسرة معيشية، بنسبة استجابة ٩٣.٢%، وقد تم تحديد عدد ٢١ ألفا و ٢٦٧ سيدة مؤهلة للمقابلة في هذه الأسر، وتم فعليا مقابلة ٢٠ ألفا و ٤٨١ سيدة بنسبة استجابة ٩٦.٣%، كما تم خلال المسح مقابلة عدد ١٧ ألفا و ٦٠٣ من الشباب (ذكور وإناث) في العمر ١٥-٢٩ سنة بنسبة استجابة ٨٢.٣%.

ليس هذا فحسب، بل إن وكالة «فيتش سوليوشونز» توقعت في تقرير لها «استمرار معدل التضخم السنوي بمصر في الارتفاع، ليصل إلى ذروته عند ٤١% تقريبا في أكتوبر المقبل، وذلك بسبب ضعف العملة واختناقات العرض وزيادة الأسعار المحددة إداريا»

إذن التغيير المنشود في الاستحقاق الرئاسي المقبل، أصبح ملحا ومطلوبا على وجه السرعة، للتعامل مع التحديات الكبيرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، وحتى لا تتحول إلى أزمات معقدة ومستحكمة، يمكن حال استمرارها مزيدا من الوقت، وضع حاضر ومستقبل البلاد على حافة الخطر

لكن هذا التغيير حتى يتحقق على أرض الواقع، لابد من توفير المناخ الملائم له، والمتمثل أساسا في رد الاعتبار للسياسة التي جرى إبعادها عن المشهد خلال السنوات الماضية، تحت مبررات قد تكون مقبولة في وقتها مثل الحرب على الإرهاب وإعادة بناء الدولة، وتفعيل تعاطيها مع قضايا الشأن العام والاشتباك مع مشاكله وهمومه، وعدم النظر إليها باعتبارها ترفا لا تحتاجه البلاد، وهو ما ساهم في الوصول إلى هذا الوضع الصعب والمعقد الذي نواجهه في الظرف الراهن

صحيح أن هناك خطوات تمت في الآونة الأخيرة، أعادت - إلى حد ما - الاعتبار والحضور للسياسة، مثل جلسات الحوار الوطني التي ضمت أصواتا معارضة من مختلف التيارات، وأتيحت لها الفرصة للتعبير عن مواقفها وتوجهاتها ورؤيتها تجاه العديد من قضايا الشأن العام، ومن المأمول أن ترتقى النتائج والمخرجات التي ستنمخض عن هذا الحوار إلى مستوى التطلعات الشعبية، حتى تتناسب مع حجم التحديات الهائلة التي تفرض نفسها حاليا أو مستقبلا، والبناء على ما يتحقق، للوصول إلى توافق وطني جديد، يساعد على عبور هذه المرحلة الصعبة من عمر الوطن

إعادة الاعتبار للسياسة، ورفع القيود على حرية الرأي والتعبير طالما كانت في إطار القانون، ولا تعرض على العنف أو تثير الفتن بين فئات المجتمع، وإجراء انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية تتوفر فيها ضمانات النزاهة والشفافية والمصداقية، لن يحقق فقط التغيير المنشود الذي يتطلع إليه المصريون، ولكنه ينزع أيضا فتيل انفجار يراهن كارهى هذا الوطن على حدوثه في مقبل الأيام، بسبب تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضغط على مفاصل وأعصاب البلاد في الوقت الحاضر.